

أصل الاشتقاق بين البصريين والكوفيين

أ : جمال سالم عبد الرحمن سوّيد - كليّة التربية / ناصر -
جامعة الزاوية

المقدمة :

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدّين كله ولو كره المشركون، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد الفاتح لما أُغلق والخاتم لما سبق ناصرُ الحقّ بالحق، والهادي إلى صراطك المستقيم، وعلى اله وصحبه حقّ قدره ومقداره العظيم.

أما بعد :

تمتاز اللّغة العربيّة عن غيرها من اللغات بأنّها لغة تتولد ألفاظها بعضها من بعض عن طريق الاشتقاق، وأنّ أهمية الاشتقاق تكمن في تنمية مفردات اللّغة العربيّة، وإثراء المكتبات العربيّة، وبه يعرف أصل الكلمة وفرعها.

ويُعد أصلُ الاشتقاق من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، حيث ذهب البصريون إلى أنّ المصدر هو الأصل، بينما يجزموا الكوفيون: أنّ الفعل هو الأصل، وقد استدل كل من الفريقين بأدلة قويّة، وحاول كلّ منهما تفنيد أدلة الآخر، وهذه الأدلة هي ما سنقف عليه في هذا البحث المختصر مستأنسين بما أورده الأنباري والعكبري في كتابيهما الإنصاف في مسائل الخلاف، ومسائل خلافية في النحو، اللذان تعرضا فيهما للمسائل الخلافية بين المدرستين.

مشكلة البحث :

تُعد مسألة الاختلاف في أصل الاشتقاق من المسائل التي لم يُتوصل فيها إلى حل أو رأي قطعيّ، وأصل الخلاف فيها بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، حيث أنّ كلاً من الفريقين تعصب لرأيه الذي قادته إليه أدلته، فأدلة نحاة البصرة تذهب بهم إلى أنّ المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، والكوفيون ذهبوا إلى أنّ الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة قضية مهمة من قضايا اللُّغة، وهي بيان اختلاف البصريين والكوفيين في أصل اشتقاق الكلمة العربية، ومحاولة ترجيح ما نراه صواباً وفقاً للأدلة المساقاة من كلا الفريقين.

خطة البحث :

تتألف هذه الدراسة من : مقدمة، ثلاثة مطالب، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع المقدمة وتشمل: مشكلة البحث، وأهداف البحث، وخطة البحث ، وفي المطلب الأول: ماهية الاشتقاق. أولاً - الاشتقاق لغةً : ثانياً - الاشتقاق اصطلاحاً. المطلب الثاني: لمحة عن المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية. أولاً - المدرسة البصرية. ثانياً - المدرسة الكوفية. ، والمطلب الثالث: أصل الاشتقاق. أولاً - حجج البصريين. ثانياً - حجج الكوفيين.

المطلب الأول - تعريف الاشتقاق :

أولاً - الاشتقاق لغةً: لعلَّ المتتبع للفظِ الاشتقاقِ في المعاجم العربية تتبعاً زمنياً يرى أنه لم يطرأ على معناها المعجمي أي تغيير يذكر. جاء في الجمهرة: " الاشتقاق مأخوذ من شققت الشيء أشقته شقاً"⁽¹⁾ ، وفي مقاييس اللغة: "يقال شق في الكلام وفي الخصومات، أخذ يميناً وشمالاً مع تركِ القصد، كأنه يكون مرة في هذا الشق ومرة في هذا، وفرسٌ أشق، إذا مال في أحد شقيه عند عدوه"⁽²⁾ ، وفي الصّحاح فهو: "أخذ شق الشيء، وهو نصفه، والأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع تركِ القصد واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"⁽³⁾

وعرّفه محمد التونجي بأنه : "كل ما وُضِع ارتجالاً في اللُّغة إنّما وُضِع لمناسبة بين الدّال والمدلول، ولهذا قدّروا المرتجل واشتقوا منه؛ لأنّ الأصل في الاشتقاق المناسبة في المادة والمعنى، وهذا من عادة العرب، وما الاشتقاق إلاّ توسع في المعنى الأول الذي وضعه الواضع الأول...."⁽⁴⁾

ثانياً - الاشتقاق اصطلاحاً: عرّف الاشتقاق كثيرٌ من علماء اللُّغة من القدامى والمحدثين، ولعلّ أشهرها ما ذكره أبو هلال العسكري ت (280هـ) بقوله: "وهو أن يُشتق اللفظُ من اللفظِ، والآخر أن يُشتق المعنى من اللفظِ، ويريد به الشّخص مدحاً أو

هجاءً أو غير ذلك"⁽⁵⁾. و أطلق ابن جنّي ت (293هـ) على الاشتقاق مصطلح الاشتقاق الأصغر و الأكبر، وعرّف الاشتقاق الأصغر بقوله: "أن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه وتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته و مبانيه، وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم، يسلم، سالم، سلمان"⁽⁶⁾، وعند الجرجاني ت (366هـ): "الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى ومغايرتها في الطبيعة"⁽⁷⁾، وعرفه الرّماني ت (384هـ) بأنّه: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل"⁽⁸⁾. وقيل هو: "أخذ كلمة من أخرى، لمناسبة بين الكلمتين في المعنى ولو مجازاً"⁽⁹⁾.

المطلب الثّاني - لمحة عن المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية : أولاً - المدرسة البصرية :

تعتبر البصرة واضعة النّحو، و فاتحة أبوابه، وعلى أيديهم استغلظ، واستوى على سوقه، وجلّ علم النّحو الذي نما وشاع حتى عصرنا الحاضر هو النّحو البصري، فأغلب ما يتعلق بالمصطلحات والأصول النّحوية وردت عنهم، وذلك أنّهم سبقوا الكوفيين فيه، نتيجة انشغال الكوفيين بمشاغل تخصصهم، وإنّ استدراقات الكوفيين في ذلك كانت بسيطة تتعلق بالفروع النّحوية، ومرد ذلك أنّهم أخذوا علمهم عن البصريين، و عدا ذلك لم نوثر عن الكوفيين كتباً نحوية جامعة للنّحو، ويمكننا القول هنا: أنّ شهرة البصريين تأتت لهم من خلال أسلوبهم في استقراء اللّغة من مصادرها، حيث اعتمدوا على السّماع والقياس، وكانت طريقتهم في السّماع أنّهم قيّدوا ذلك بمقاييس منها: البيئة والمكان والثّقة والكثرة، وقد اشترطوا، وحدّدوا عمّن يأخذون اللّغة، فقد كانت المدرسة البصرية تنتشد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النّحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التّحضر وأفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ وعليهم ائكل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم.

ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السّر في أنّ نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النّحوية النّالية، وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم؛ ذلك لأنّ قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى، ونقصد الكثير فيها الذي

استُخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مُصفاً مُروفاً أروع ما يكون الترويق والتصفية.

كما أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نَحَت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خلاً يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصَّحيح في النُّطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشَّاذ صحيحاً مستقيماً، فينطقون به ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم⁽¹⁰⁾.

ومن أشهر علماء مدرسة البصرة، أبو الأسود الدؤلي ت (69هـ)⁽¹¹⁾، وهو على الأرجح هو الواضع الأول لعلم النُّحو، ونصر بن عاصم اللِّيْثي ت (89هـ)⁽¹²⁾، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي ت (120هـ)⁽¹³⁾، وعيسى بن عمر التَّقفي ت (158هـ)⁽¹⁴⁾، والخليل بن أحمد الفراهيدي ت (170هـ)⁽¹⁵⁾، ويونس بن حبيب ت (182هـ)⁽¹⁶⁾، وسيبويه ت (180هـ)⁽¹⁷⁾... وغيرهم.

ثانياً - المدرسة الكوفية :

تعتبر المدرسة الكوفية من المدارس النُّحوية التي نشأت، وإن كانت نشأة متأخرة بالنسبة لجارتها البصرة، إلا أنها وجدت لنفسها مذهباً نحويّاً أصبح له قيمة في درس اللُّغة العربية، ولعلّ أهم ما يُميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية، اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللُّغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، إنَّ الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي، كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في موطنها الأصلية مثل تغلب وبكر؛ لمخالطتهما الفرس ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند.

فالمدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصح قياساً منها؛ لأنَّ البصرة لم تقس على الشَّواذ النَّادرة في العربية وطلبت في قواعد الاطراد والعموم والشُّمول، كما جعلها أكثر تحريماً منها للرواية عن الأعراب وأكثر تنبئاً؛ لأنَّها لم ترو إلاَّ عمَّن خلصت عربيتهم من شوائب التَّحضر، ولم تقسُ طبائعهم بل ظلت مصفاة منقاة، ولا فسدت أسنتهم، بل ظلت تجري على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم⁽¹⁸⁾.

ومن أشهر علماء مدرسة الكوفة، أبو جعفر الرؤاسي ت (175هـ)⁽¹⁹⁾، وأبو الحسن الكسائي ت (189هـ)⁽²⁰⁾.... وغيرهم.

المطلب الثالث - أصل الاشتقاق :

تُعد مسألة الاختلاف في أصل الاشتقاق من المسائل التي لم يتوصل فيها الى حل أو رأي قطعيٍّ، وأصل الخلاف فيها بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، حيث أنّ كلا من الفريقين تعصب لرأيه الذي قادتته إليه أدلته، فأدلة نحاة البصرة تذهب بهم إلى: أنّ المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، والكوفيون ذهبوا إلى: أنّ الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه وقد ذكر هذا الخلاف (أبو البركات الأنباري) مفصلاً في كتابه (الإنصاف) حيث يقول: "ذهب الكوفيون الى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرغ عليه، نحو(ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَامَ قِيَامًا) وذهب البصريون الى أنّ الفعل مشتق من المصدر وهو فرغ عليه"⁽²¹⁾ وقد فصل القول في أدلة الفريقين على النحو الآتي:

أولاً - حُجج البصريين :

فصل ابن الأنباري القول في أدلة البصريين على النحو الآتي:

- 1- استدل البصريون على ما ذهبوا إليه من أنّ المصدر أصلٌ للفعل، بأنّ المصدر يدلّ على زمن مطلق والفعل يدلّ على زمن مقيد وما كان مطلقاً فهو أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.
- 2- احتج البصريون بأنّ المصدر أصلٌ للفعل، وهو أنّ المصدر اسم و الاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر الى غيره أولى أن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر الى غيره.
- 3- ومما برهن عليه البصريون على أنّ المصدر هو الأصل والفعل فرغ عليه، ومن المعروف أنّ الفعل يدل بصيغته على شيئين هما الحدث والزمان والمصدر يدل على شيء واحد هو الحدث وبما أنّ الواحد أصلٌ للثنتين فالمصدر أصل للفعل.
- 4- واحتجوا على أنّ المصدر أصل للفعل، بأنّ المصدر له مثال واحد نحو: الضَرْبُ والقَتْلُ، والفعل له أمثلة متعددة.

5- وكذلك استدلوا على أنّ المصدر أصل الفعل، أنّ الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أنّ ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضَرْبُ، والضَرْبُ لا يدل على ما يدل عليه ضَرَبَ وإذا كان كذلك دلّ على أنّ المصدر أصل والفعل فرع؛ لأنّ الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل

وصار هذا كما تقول في الآنية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية.

6- واستدلوا أيضاً على أن المصدر أصل الفعل، أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل ولو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرَّجُل والثَّوب والتراب والماء وسائر الأجناس دلَّ على أنه غير مشتق.

7- وكذلك استدلوا بأن المصدر أصل الفعل، إذ لو كان المصدر مشتقاً من الفعل، لدلَّ على معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحذف وذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن كذلك دلَّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

8- واستدلوا أيضاً على أن المصدر هو أصل للفعل، وأنه ليس مشتقاً منه، قولهم (أكرم إكراماً) بإثبات الهزمة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تُحذف منه الهزمة كما حُذفت من اسم الفاعل واسم المفعول نحو (مُكْرَم، مُكْرَم).

9- وكذلك دليلهم بأن المصدر هو أصل الفعل، تسميته مصدراً، فإنَّ المصدر هو الموضع الذي يُصَدَّرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً، فلما سُمي مصدراً دلَّ على أن الفعل صدر عنه.

10- وقالوا بأنَّ المصدر اسم الفعل، وأنه قد اتفق على أن الاسم سابق الفعل، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال.

11- إنَّه لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذه منه، ولما كان في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها مثل: الرَّجُولَة والثَّبُوة والعبودية... الخ، علمنا أن الأفعال ليست أصولاً للمصادر.

ويرى بعض جمهور البصريين: أنَّ الأنسب أن يكون المصدر أصلاً للفعل فقط، والفعل أصلاً لبقية المشتقات الاسمية، فيكون اسم الفاعل - مثلاً - فرعاً من المصدر بواسطة الفعل⁽²²⁾.

مؤيدو البصريين.

يرى هؤلاء صحة المذهب البصري الذي يعد المصدر أصلاً، فنجد الأنباري بعد أن ذكر أدلة المدرستين رأيناه قد انتصر لمذهب البصريين ورد على جميع أدلة الكوفيين ووصمها بالفساد فقال: (وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسندكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله).

ثم بدأ يرد عليها دليلاً حتى أتى عليها جميعها ويمكن إجمال رده في الآتي :

- 1- المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله .
الجواب: لا يعتل من المصدر إلا أحرف الزيادة وهذا لا يدل على الأصالة والفرعية.
- 2- الفعل يعمل في المصدر .
الجواب: كما أنّ الحروف تعمل في الأسماء لكنه لا خلاف أنّها ليست أصلاً لها.
- 3- المصدر تأكيد للفعل .
الجواب: كذلك لا يدل على الأصالة؛ لأنّ التوكيد غير مشتق من المؤكّد .
- 4- وجود أفعال لا مصادر لها .
الجواب: وكذلك توجد مصادر ولا أفعال لها .
- 5- لا يتصور معنى المصدر إلا بفعل الفاعل .

الجواب: إنّ الفعل إخبار بوقوع معنى المصدر ومحال أن يكون قبله⁽²³⁾.

كما نقل السيوطي أنّ: أبو البقاء العكبري ذكر هو أيضاً أدلة كلا الفريقين ولكنه انتصر لمذهب البصريين وقام بالردّ على أدلة الكوفيين فقال: والجواب: أمّا الوجه الأول: فليس بشيء وذلك أنّ المصدر مشتق من صدرت عن الشيء إذا وليته صدرك وجعلته وراءك، ومن ذلك قولهم: المورد والمصدر يشار به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثم تصدر عنه، ولا معنى لهذا إلا أنّ الإبل تتولى عن الماء وتصرف عنه صدوراً فيقال: قد صدرت عن الماء وقد شاع في الكلام قول القائل: فلان موفق فيما يورد ويصدر وفي موارده ومصادره وكل ذلك بالمعنى الذي ذكرناه .

أمّا الوجه الثاني: فغير دال على دعواهم، وذلك إنّ الاعتلال شيء يوجب التّصريف وثقل الحروف، وباب ذلك الأفعال؛ لأنّ صيغها تختلف لاختلاف معانيها ف (قام) مثلاً أصله (قوم) فأبدلت الواو ألفاً لتحركها فإذا ذكرت المصدر (من ذلك) كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل

وأمّا الوجه الثالث: فهو في غاية السُّقوط، وبيانه من أوجه ثلاثة :

أحدها: أنّ العامل والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعاني، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً.

والثاني: أنّ المصدر قد يعمل عمل الفعل، كقولك: يعجبني ضرب زيد عمراً فلا يدل ذلك على أنّه أصل.

والثالث: أنَّ الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا يدل ذلك على أنَّها مشتقة أصلاً، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال⁽²⁴⁾.

ثانياً - حُجج الكوفيين :

استدلَّ الكوفيون فيما ذهبوا إليه على أنَّ الفعل أصل والمصدر مشتقُّ منه، وفرغ عليه، بما يأتي:

1- أنَّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله نحو: قَاوَمَ- قَوَاماً، فيصح المصدر فيه، أمَّا قولك: قَامَ- قِيَاماً، فالمصدر يعتل لا اعتلال الفعل.

2- وكذلك استدلوا بأنَّ الفعل أصلُّ المصدر لا فرغٌ عليه، بأنَّ الفعل يعمل في المصدر فتقول: ضَرَبْتُ ضَرْباً، فوجب أن يكون فرعاً عليه؛ لأنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

3- واستدلوا أيضاً على الفعل أصل للمصدر، أنَّ المصدر يذكر توكيداً للفعل ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد .

4- واستدلوا - أيضاً - بوجود أفعال لا مصادر لها أمثال : نَعِم، وبئس، حبِّذا، وهذا مما يجعل استحالة وجود الفرع من دون أصل.

5- واستدلوا كذلك بأنَّ المصدر لا يُتصوَّر معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ، والفاعل وضع له فَعَلَ- يَفْعَلُ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً.

6- لا يجوز أن يُقال المصدر سُمي مصدراً لأنَّه مصدر عن الفعل، كما يُقال للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه، بل سُمي مصدراً لصدوره عن الفعل، كما قالوا في (مركَّبُ فاره) أي: مركوب فاره.⁽²⁵⁾

وأرى أنَّ الصَّواب ما ذهب إليه بعض جمهور البصريين، بأنَّ المصدر أصل الاشتقاق للفعل أمَّا الفعل فهو الأصل في باقي المشتقات.

مؤيدو الكوفيين :

وينتصر هؤلاء للمذهب الكوفي القائل: بأنَّ الفعل هو الأصل في المشتقات، فنرى ابن جني يبدي استغرابه من القول بأصلية المصدر للاشتقاق فيقول:

1- أنَّ هناك أسماء مشتقة من الأفعال نحو: (قائم من قام).

2- اعتلال بعض الأسماء لا اعتلال الأفعال⁽²⁶⁾.

الخاتمة:

- 1- إنَّه لمن العسير في ظل هذا الخلاف الظفر بالدليل القاطع لترجيح آراء إحدى المدرستين على الأخرى، فيبقى لكل باحث الحرية في اختيار المذهب الذي يراه صواباً .
- 2- إنَّ الخلاف في أصل الاشتقاق ليس له تأثير مباشر على دراسة اللُّغة، وإنَّما هو خلاف نظري لا طائل من وراءه.
- 3- لم يقف البصريين موقف واحد من قضية الاشتقاق، فالبعض من جمهورهم يرى بأنَّ المصدر أصل الاشتقاق للفعل أما الفعل فهو أصل وفرع في آنٍ واحد وهو المختار عندي.

الهوامش :

- 1 - يُنظر : جمهرة اللُغة، مادة شقق، 1 / 89.
- 2 - يُنظر : مقاييس اللُغة، مادة شقق، 3 / 141.
- 3 - يُنظر : الصّاح، للجوهري ت(393هـ)، مادة شقق، 4 / 1503.
- 4 - يُنظر : المعجم المفصل في الأدب، 1 / 98.
- 5 - يُنظر : الصّناعتين، ص 430.
- 6 - يُنظر : الخصائص، 2 / 136.
- 7 - يُنظر : التّعريفات، ص 37.
- 8 - يُنظر : الأشباه والنظائر في النّحو، 1 / 67.
- 9 - يُنظر : دروس التّصريف، ص 10.
- 10 - الاقتراح في أصول النّحو وجدله.. 1 / 91 - 92. المدارس النّحوية. 1 / 159 - 164
- 11 - الوافي بالوفيات. 16 / 306
- 12 - المصدر نفسه. 27 / 44.
- 13 - المصدر السابق. 17 / 98.
- 14 - المصدر السابق. 11 / 182.
- 15 - المصدر السابق. 13 / 241.
- 16 - المصدر السابق. 29 / 177.
- 17 - المصدر السابق. 3 / 464.
- 18- الاقتراح للسيوطي، مصدر سابق، 1 / 423. والمدارس النحوية، مصدر سابق، 1 / 159 - 164.
- 19 - الوافي بالوفيات، مصدر سابق، 2 / 248.
- 20 - المصدر نفسه، 2 / 248.
- 21 - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، 1 / 190.
- 22- سبل الاشتقاق بين السّماع والقياس، 2 / 201. ودروس التّصريف، مرجع سابق، ص 15.
- 23 - يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 1 / 199.
- 24 - الأشباه والنظائر، مصدر سابق 1 / 69.
- 25- شرح المفصل، لابن يعيش 6 / 42. الأشباه والنظائر، مصدر سابق 1 / 68. الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 1 / 190 - 199. الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين، ص 216.
- 26 - الخصائص، مصدر سابق، 3 / 36.